

المساعدات الاجتماعية في عهد حزب العدالة والتنمية: الخلفية والتطبيق

فاروق طاشجي*

ملخص: تُعدّ المساعدات الاجتماعية منهجاً مهماً للسياسة الاجتماعية (ضمن أدوات الضمان الاجتماعي) التي يجري تطبيقها من قبل العديد من الجهات، والحكومة المركزية هي أكثر الجهات استخداماً لتلك الطريقة. واصلت المساعدات الاجتماعية للحكومة المركزية التدفق في أثناء عهد حكومات حزب العدالة والتنمية في تركيا بين عامي 2002-2022م. السؤال هنا: ما مصدر تطور المساعدات الاجتماعية العامة/ المركزية في فترة حكم العدالة والتنمية؟ وما الإخفاقات التي تخللت هذا التطور، إلى جانب المقاربات والممارسات الناجحة؟ للكشف عن كل ذلك، نقدّم في هذه الدراسة خلفية تتضمن بشكل أساسي الهيكل المؤسسي والذهني والتشريعي في المساعدات الاجتماعية.

*جامعة إسطنبول،
تركيا

الكلمات المفتاحية: المساعدات الاجتماعية، تركيا، حزب العدالة والتنمية.

Social Aid in the Period of the AK Party: Background and Application

FARUK TAŞÇI*

ORCID NO : 0000-0003-0796-8834

ABSTRACT: Social aid is an important approach to social policy (within social security tools) that is applied by many agencies, and the central government is the most user of this method. Social aid from the central government continued to flow during the reign of the AK Party governments in Türkiye between 2002-2022. The current study attempts to search for the source of the development of public / central social aid during the period of AK Party rule? and What are the failures that permeated this development, along with the successful approaches and practices.

*Istanbul
University,
Türkiye

رئيس، تركية
2023-(1/12)
199 - 226

Keywords: Türkiye, AK Party, Social Aid, Social Security.

مدخل

إن المساعدات الاجتماعية ليست بالأمر المستجد بالنسبة لتركيا، فبإمكاننا أن نرى تدفق المساعدات الاجتماعية عبر طرق تقليدية وطرق حديثة من العهد العثماني إلى الوقت الحالي عبر محاور حكومية أو مدنية. تسارعت عملية الانتقال من الطرق التقليدية في المساعدات الاجتماعية إلى أخرى حديثة في العهد الجمهوري في تركيا، وتجاوزت الطرق الحديثة الطرق التقليدية، وعلى الرغم من ذلك، لم يدخل الذراع الإداري المركزي للحكومة الخدمة في مجال المساعدات الاجتماعية إلا قبيل ثمانينيات القرن الماضي (وذلك بموجب قانون رقم 2022 لسنة 1976). بعد هذا التاريخ بدأت الإدارة المركزية في السعي إلى الانخراط في مجال المساعدات الاجتماعية.

السؤال الرئيس هنا هو: ما المعادل لهذه المساعي في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية؟ هل سطرت الإدارة المركزية في تركيا (أي الحكومة) قصة نجاح في مجال المساعدات المادية في عهد حزب العدالة والتنمية؟ أم يمكننا الحديث عن وضع آخر مغاير لذلك؟

لتحليل إجابة هذا السؤال الرئيس، يجب أولاً فهم موقع المساعدات الاجتماعية من السياسات الاجتماعية وإدراك دلالتها تماماً، ثم تحديد منزلة المساعدات الاجتماعية من حيث العقلية والبنية التشريعية والمؤسسية. وبذلك سيكون من الممكن تحليل ماهية معادل ممارسات المساعدات الاجتماعية في عهد العدالة والتنمية بالنسبة للإدارة المركزية بالمعنى الحقيقي.

وضع مفهوم المساعدات الاجتماعية في مكانه الصحيح

المساعدات الاجتماعية وإن كان تطبيقها قديماً قدم التاريخ الإنساني، إلا أنها بوصفها مفهوماً تُعدُّ أمراً مستحدثاً، تجري دراستها وتعريفها في حدود علم أو مجال السياسة الاجتماعية التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر.

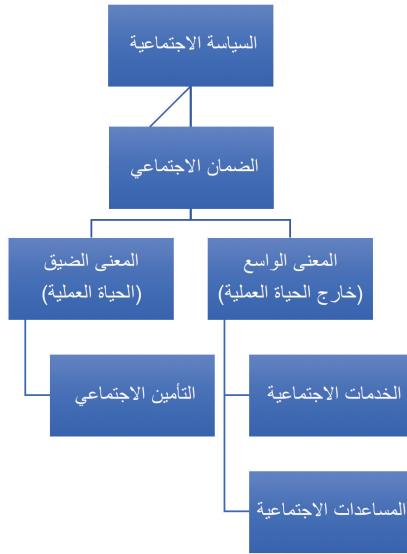
المساعدات الاجتماعية في إطار السياسة الاجتماعية

يتزامن ظهور السياسة الاجتماعية مع مرحلة ما بعد الثورة الصناعية، فالاسم العام لمساعي إنتاج حلول للمشكلات التي برزت تزامناً مع الثورة الصناعية في الغرب باستخدام منطقي إصلاحية، هو السياسة الاجتماعية (بوصفها ممارسة أو علماً متعدد التخصصات). فتح أساس السياسة الاجتماعية هذا الباب أمام ظهور العديد من التعريفات مع الوقت،

وقد برز التمييز بين «المعنى الضيق والواسع» بوصفه أكثر التعريفات التي لاقت قبولاً من بين تلك التعريفات. بالمعنى الضيق، تتميز السياسة الاجتماعية ببنية تركز على الحياة العملية، وبالمعنى الواسع، تستهدف السياسة الاجتماعية الأوضاع غير المواتية خارج نطاق الحياة العملية كافة.¹

وجدت المساعدات الاجتماعية مكاناً لنفسها في إطار المعنى الواسع للسياسة الاجتماعية. فبالإضافة إلى الأجور التي يتقاضاها العاملون في الحياة العملية، يحصل العاملون على دعم جزئي من أصحاب العمل في إطار السياسة الاجتماعية بالمعنى الضيق، وعلى الرغم من أن هذا الدعم يجري تقييمه ضمن فئة المساعدات الاجتماعية، إلا أن المساعدات الاجتماعية، بشكل أساسي، تشمل كل الدعم المقدم لمن هم خارج إطار الحياة العملية (المحتاجون).

الشكل 1: موقع المساعدات الاجتماعية من السياسة الاجتماعية



وفقاً لذلك، فالمساعدات الاجتماعية تُعدّ إحدى وسائل الضمان الاجتماعي الذي هو أحد الأدوات التنفيذية العديدة للسياسة الاجتماعية؛ أي أن التأمين الاجتماعي هو طريقة من طرق الضمان الاجتماعي تعتمد نظام التقسيط، في حين أن المساعدات الاجتماعية هي جنباً إلى جنب مع الخدمات الاجتماعية طريقة لا تعتمد التقسيط (الشكل 1).²

المساعدات الاجتماعية بمزاياها وعيوبها

ولهذا السبب فالمساعدات الاجتماعية تتبوأ موقعاً في السياسات الاجتماعية، وتكون في الأساس موجهة للمحتاجين من خارج الحياة العملية. من ناحية أخرى، الاحتياج يعني في الأصل الفقر، والمساعدات الاجتماعية المقدمة للفقراء وإن كانت لها جوانب إيجابية معينة، إلا أن لها بعض الجوانب متعلقة بالمخاطر التي تتخلل التطبيق. الإلمام بالجوانب الإيجابية والمخاطر التي تعترى الجانب التطبيقي للمساعدات الاجتماعية على جانب كبير من الأهمية؛ لفهم أفضل للعقلية الموجودة في خلفيتها والتحول التشريعي والبنية المؤسسية المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، يمكن أن تؤدي إجراءات المساعدات الاجتماعية وظيفية مهمة لسد ثغرات منظومة الضمان الاجتماعي على وجه الخصوص.³ الجزء الأكبر من منظومة الضمان الاجتماعي مرتبط بالحياة العملية؛ أي القطاعات الاجتماعية التي تشملها مظلة التأمين الاجتماعي، بيد أن عددًا معينًا من الفئات الاجتماعية قد تبقى خارج هذا الإطار، وجزء من هؤلاء يعانون الفقر. وهنا تبدو المساعدات الاجتماعية منهجًا ضروريًا في مجابهة الفقر. وإلى جانب هذا الدور، تؤدي المساعدات الاجتماعية وظائف إضافية معينة، مثل الحفاظ على النظام الاجتماعي، وتقديم إسهامات نفسية - اجتماعية.

إلى جانب ذلك، هناك بعض المخاطر تتضمن تطبيقات المساعدات الاجتماعية تسترعي الانتباه، وهنا يمكن الحديث عن 4 مخاطر بارزة، أحدها هو تحديد هوية من سيحصل على المساعدات الاجتماعية، وبعد التحديد هناك خطر ثان هو الشعور بالإهانة أو الوصم الذي يمكن أن يحدث خلال عملية التوزيع. الخطر هنا يكمن في أن يشعر الفقير بالوصم أو الإذلال خلال إثبات حالته في أثناء عملية التقديم للحصول على المساعدات الاجتماعية، أو أن يتعرض للإفشاء من جراء طرق التوزيع والحصول على المساعدات الاجتماعية. أما الخطر الثالث فهو أن يعتاد متلقي المساعدات الاجتماعية على الحصول عليها، أو بعبارة أخرى أن تتزايد اعتماديتهم عليها، ومن هنا يتولد خطر أن تجعل المساعدات الاجتماعية من الفقراء كسالى على المدى البعيد. أما الخطر الرابع فينشأ من احتمال أن يمارس الفاعلون في مجال المساعدات الاجتماعية المحسوبة، والحديث هنا عن تطبيق معايير ذاتية بدلا عن المعايير الموضوعية في المساعدات. وبذلك يمكن أن تظهر من حين إلى آخر بعض حالات الحصول على المساعدات بصورة متكررة. يرتبط المجال الرابع للمخاطر بالخطر السابق، وهو أن

تجري ممارسة التمييز ضد متلقي المساعدات 99
الاجتماعية. وهنا يمكن الحديث عن الفقراء الذين
لا يتمكنون من الحصول على الدعم الاجتماعي؛
لدواع تمييزية، على الرغم من أحقيتهم به؛ لأسباب
متنوعة.⁴

الحصول على المساعدات
الاجتماعية هو حق
الفقراء وواجب على الدولة
بوصفه امتداداً طبيعياً
لمفهوم الدولة الاجتماعية
في تحديد المساعدات
الاجتماعية بدلاً عن الطلب

66

خلفية الممارسات: الهيكل المؤسسي والقانوني والفكري في المساعدات الاجتماعية

لا بد من وجود فكر معين في خلفية ممارسات المساعدات الاجتماعية (التي
تجريها الإدارة المركزية) بوصفها طريقة لا تستخدم نظام التقسيط من بين طرق السياسة
الاجتماعية⁵، ولا بد من تشكيل الهيكل المؤسسي والقانوني وفقاً لهذا الفكر. وفي هذا
الإطار، يجب النظر إلى وضع التحول الفكري والوضع القانوني والبنية المؤسسية التي
يقف وراء ممارسات المساعدات الاجتماعية في عهد حكومات العدالة والتنمية.

الفكر: الانتقال من التركيز على الطلب إلى التركيز على العرض

ذكرنا آنفاً أن أهم مجالات الخطر في ممارسات المساعدات الاجتماعية هو مشكلة
شعور المتلقي بالإهانة أو الوصم الاجتماعي، وقد أوضحنا أن هذا النوع من المخاطر
يظهر في الأساس على شكل فضح للشخص خلال عملية التقديم للحصول على المساعدات
الاجتماعية، وخلال عملية التوزيع في حالة القبول. ويرتبط مجال الخطر هذا بشكل
أساسي بـ«الفكر»، والتحول في الفكر يعني تحييد هذا الخطر.

وعلى هذا المنوال، وانعكاساً لفكرة أن الحصول على المساعدات الاجتماعية هو حق
الفقراء، وواجب على الدولة بوصفه امتداداً طبيعياً لمفهوم الدولة الاجتماعية- من
الضروري التركيز على العرض في تحديد المساعدات الاجتماعية بدلاً عن الطلب،
ويعني ذلك قيام الدولة بإنشاء آلية لتحديد الفقراء بنفسها، ثم عرض المساعدات
الاجتماعية عليهم، بدلاً من المنظومة التي تعتمد على إثبات الفقير فقره، وتقديمه بطلب
الحصول على مساعدة اجتماعية. ويعني أيضاً أن تنشأ الدولة آلية معتمدة على تجنب
إهانة الفقير في أثناء توزيع المساعدات الاجتماعية.

وبهذا المعنى ينبغي القول: إن تركيا شهدت تحولاً فكرياً مهماً في عهد حزب العدالة
والتنمية، حيث جرى اتباع بضع خطوات «بسيطة» ولكن «فعالة».

الخطوة الأبرز في هذا السياق كانت تأسيس المنظومة المتكاملة لمعلومات المساعدات الاجتماعية، وتعدّ المنظومة آلية أوتوماتيكية جرى تطويرها بالكامل عبر ديناميكيات داخلية في تركيا عام 2010، وتستخدمها الإدارة المركزية لتحديد متلقي المساعدات الاجتماعية. أظهرت هذه الخطوة الكبيرة في حد ذاتها حجم التحول الفكري في الانتقال من التركيز على الطلب إلى التركيز على العرض؛ لأن المنظومة المتكاملة كانت تكتفي بالحصول على رقم الهوية الوطنية فقط، في حين كان الفقراء في السابق مضطرين لجمع وثائق من حوالي 17 مؤسسة مختلفة من أجل التقدم للحصول على المساعدات الاجتماعية، ومن هنا كانوا عرضة دائماً لمواقف مهينة، أما الآن فالمنظومة سالفة الذكر تحتوي في الوقت الحالي على معلومات 28 مؤسسة مختلفة. مع ظهور المنظومة المتكاملة أصبحت عملية التقديم للحصول على المساعدات الاجتماعية «فورية» بعد أن كانت تستغرق في السابق من 15-20 يوماً، ككل خطوات المساعدات الاجتماعية بداية من التقديم وحتى الدفع يمكن أن تجري في وسط إلكتروني، ومن هنا أصبح من الأسهل مراقبتها وقياسها. المرحلة الأعلى من ذلك بدأت عندما أصبح ممكناً التقديم للحصول على المساعدات الاجتماعية من

الصندوق 1: المنظومة المتكاملة لمعلومات المساعدات الاجتماعية

هي منظومة معلومات تقدم الخدمة للمواطنين والقطاع الحكومي، يجري فيها تلقي طلبات الأشخاص الفقراء والمحتاجين للحصول على المساعدات الاجتماعية، وعمل ملفات الأسرة الخاص بهم، وطلب البيانات الشخصية والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية، وعناصر الثروة من قواعد البيانات المركزية، وعمل تقارير بشأن التحقيق الاجتماعي لوضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي واتخاذ القرار بشأن حالة الاحتياج وإعطاء تعليمات للبنك المختص بدفع المساعدات الاجتماعية، كما تجري فيها التحركات المحاسبية كافة بشكل أوتوماتيكي للمساعدات السابقة، ويمكن للمواطنين تعرّف نتيجة طلباتهم للحصول على المساعدات الاجتماعية من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية. «كانت وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية قد وقّعت عام 2010 بروتوكولاً مع مؤسسة البحث العلمي والتكنولوجي التركي من أجل لتطوير المنظومة المتكاملة لمعلومات المساعدات الاجتماعية التي ستوحّد البيانات من 22 مؤسسة مختلفة، وسيتمكن من خلالها الوصول إلى 112 خدمة إلكترونية بسهولة، ومن خلال منصة واحدة» (المصدر: وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية التركية & البنك الدولي (2017)، المنظومة المتكاملة لمعلومات المساعدات الاجتماعية، أنقرة، الإدارة العامة للمساعدات الاجتماعية، ص 12.



خلال موقع الحكومة الإلكترونية (e-devlet)⁶ وبفضل ذلك تلاشى خطر أن يتعرض الفقير المرشح للحصول على المساعدات الاجتماعية للمشكلات والإهانات المذكورة سلفاً من أجل إثبات عوزه.

من ناحية أخرى، في حين أن المنظومة المتكاملة تشمل كل الفئات الفقيرة، جرى تأسيس آلية مختصة أخرى موجهة لذوي الإعاقة فقط، هي «المنظومة الوطنية لبيانات ذوي الإعاقة». المسجل في المنظومة الوطنية لبيانات ذوي الإعاقة 2.6 مليون شخص /56% منهم من الذكور و44% منهم من الإناث، وتُنشر في المنظومة إحصائيات متنوعة تعتمد على عنوان المواطن والولاية والمدينة والمنطقة التي يقطنها، وتُصنّف وفقاً للسن والجنس والحالة الاجتماعية ونوعيات الإعاقة ومستوياتها، وتطور المنظومة سياسات معتمدة على الأدلة.⁷ نشأت المنظومة نتيجة تعاون وزارتي الأسرة والخدمات الاجتماعية والصحة لتوحيد التقارير الطبية المتوافرة لديهما؛ بغية زيادة وجود ذوي الإعاقة في مختلف مجالات الحياة، وتظهر هذه الخطوة مدى تعزيز الفكر الذي يستند إلى مفهوم الحق.⁸

وإلى جانب تحييد خطر تعريض الشخص المتلقي للمساعدات الاجتماعية للوصم خلال مرحلة تحديد المستحقين، جاءت خطوة تفعيل نظام بطاقة البريد، بوصفها تحولاً فكرياً مهماً؛ لمنع إحساس الشخص المتلقي بالإهانة خلال عملية توزيع المساعدات الاجتماعية من جراء القلق بشأن إفشاء أمره. بذلك جرى تفعيل البطاقات البنكية التي يستخدمها أي مواطن في الحصول على المساعدات الاجتماعية نقدياً. وبهذا الشكل أصبح بإمكان 3.3 ملايين شخص سحب أموالهم من البنك، واستخدامها في أي وقت شاءوا بدون الحاجة إلى الوقوف في طوابير طويلة والتعرض للإهانة.⁹

صعوبة التنسيق في المساعدات الاجتماعية الناجمة عن عدم وجود قانون مستقل

إن مبدأ «الدولة الاجتماعية» هو منبع الفكر الذي يتخذ من مفهوم الحق أساساً له في مجال المساعدات الاجتماعية، والدولة الاجتماعية تعني أن تنظر الدولة إلى المساعدات الاجتماعية، بوصفها مؤشراً على حضورها في المجال الاجتماعي، على أنها حق للفقر وواجب عليها.

ولكن تحول مبدأ الدولة الاجتماعية، وهو مبدأ دستوري، إلى قانون بخصوص المساعدات الاجتماعية لم يصل بعد إلى مرحلة الكمال. والقصد من عدم الوصول إلى الكمال من الناحية القانونية في مجال المساعدات الاجتماعية هو حالة التشتت الموجودة في القوانين الخاصة بها، ومعنى ذلك أن عدة قوانين صدرت في مجال المساعدات المادية في عهد الجمهورية التركية.

الشكل 2. بعض القوانين الصادرة في عهد الجمهورية بخصوص المساعدات الاجتماعية

القانون رقم 4109 لسنة 1941 بخصوص مساعدة عائلات الجنود المحتاجة

القانون رقم 7269 سنة 1959 بخصوص التدابير الواجب اتخاذها والمساعدات الواجب توزيعها بسبب الكوارث الطبيعية التي تؤثر في الحياة العامة.

القانون رقم 1005 سنة 1968 بخصوص دفع رواتب شرف ترتيب الخدمة الوطنية للحاصلين على ميدالية الاستقلال

القانون رقم 2022 سنة 1976 بخصوص منح رواتب للمواطنين الأتراك المحتاجين والضعاف ممن تجاوزوا سن 65 عاماً

القانون رقم 3294 عام 1986 لتشجيع التعاون والتضامن الاجتماعي

القانون رقم 3713 عام 1991 لمواجهة الإرهاب والقرار رقم 667 سنة 2016 بحكم القانون

ومن ذلك المساعدات المقدمة لأسر الجنود المحتاجة والمساعدات للحاصلين على ميدالية الاستقلال الذين قدموا خدمات للوطن، ومنح رواتب ترتيب الخدمة الوطنية والدعم المقدم في إطار قانون مواجهة الإرهاب، والدعم المقدم لأسر الشهداء والمصابين، والمساعدات المقدمة للمتضررين من الكوارث الطبيعية. وإلى جانب ذلك، يبرز قانون تشجيع التعاون والتضامن الاجتماعي رقم 3294 سنة 1986 وقانون منح رواتب للمواطنين الأتراك المحتاجين ممن أكملوا سن 65 سنة الصادر عام 1976 (الشكل 2).

ولكن وجود كل تلك القوانين يعني بالأساس وجود حالة من «التشتت» في التشريعات المتعلقة بالمساعدات الاجتماعية، بيد أن حكومة العدالة والتنمية حاولت في بدايات حكمها حل مشكلة التشتت في تشريعات الضمان الاجتماعي من جذورها، إذ صدر «قانون التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي العام» (في 31 مايو 2006) من أجل حل مشكلة التأمينات الاجتماعية، وهي وسيلة الضمان الاجتماعي التي لا تعتمد نظام التقسيط، إلا أن الجهود المبذولة لحل مشكلة الجانب الذي لا يعتمد التقسيط في الضمان الاجتماعي باءت بالإخفاق. طُرحت الخطوة الأولى على جدول الأعمال في إطار مقترح بمشروع قانون للمساعدات الاجتماعية والمدفوعات غير المقسطة، ولكن هذه الخطوة جرى تأجيلها لاحقاً. ثم عادت مرة أخرى على شكل مسودة مشروع قانون بخصوص الخدمات والمساعدات الاجتماعية وفتحت للنقاش، بيد أن ذلك لم يؤد إلى نتيجة إيجابية.

وعندما سارت الأمور إلى هذه النقطة؛ أي عدم إمكانية إنهاء حالة الفوضى القانونية في مجال المساعدات الاجتماعية وتوحيد القوانين الخاصة بها، بدأت الجهود تُوجَّه إلى تقليل المشكلات الناجمة عن الفوضى المذكورة انطلاقاً من مبدأ التنسيق. وفي هذا السياق، تُركت مهمة تنسيق ما يقرب من 20 قانوناً مختلفاً إلى وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية (أصبحت فيما بعد وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية) بقرار في حكم القانون برقم 633. وبذلك يجري حل أي مشكلة قد تنشأ من جراء حالة الفوضى في التشريعات الخاصة بالمساعدات القانونية من خلال المساعي التنسيقية للوزارة.

تأسيس وزارة مستقلة في هيكلية المساعدات الاجتماعية

على الرغم من ترجيح التنسيق على التوحيد في مجال المساعدات الاجتماعية من الناحية القانونية، إلا أن نوعاً من توحيد القوانين قد ضمن في هيكلية الإدارة المركزية للمساعدات.

الجدول 1. المسار التاريخي للهيكلية المؤسسية المتعلقة بالمساعدات الاجتماعية

وزارة العمل والضمان الاجتماعي (2011)	وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية (2018-2011)	وزارة العمل والضمان الاجتماعي (2011-1983)		وزارة العمل (1983-1946)
				وزارة الضمان الاجتماعي (1983-1974)
وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية (2011)		وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية (2018-2011)	وزارة الدولة للمرأة والأسرة (2011-1993)	

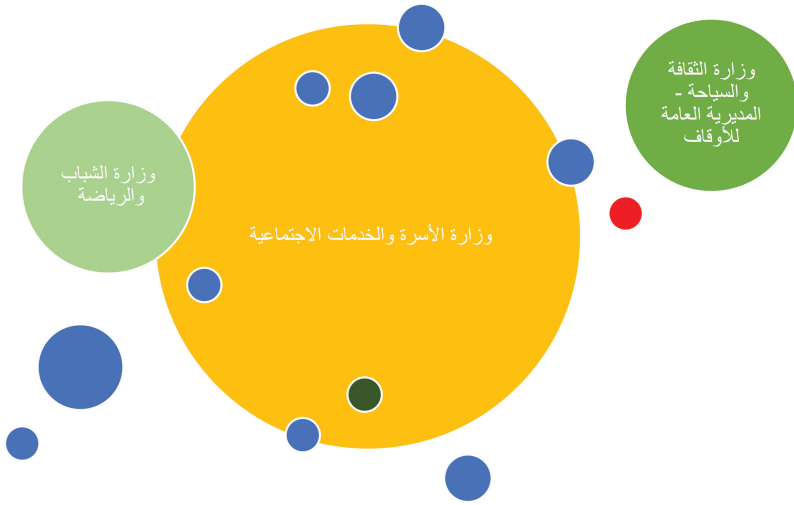
وقد أصبحت وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية التي أُسِّست عام 2011 وتُعرَف الآن باسم وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية عنواناً لهذه الوحدة. قبل تأسيس الوزارة المذكورة كانت هناك وزارات مختلفة تعمل في مجال السياسات الاجتماعية، وكانت هناك حالة من اللبس في مجال المساعدات الاجتماعية على وجه الخصوص (الجدول 1). وعلى الرغم من أن وزارة الدولة للمرأة والأسرة كانت هي المسؤولة الأولى في مجال المساعدات نظرياً، إلا أنه في الواقع كانت هناك وحدات مساعدات اجتماعية مختلفة داخل وزارات الدولة ذات اتصالات ضعيفة ببعضها، وقد جرى إنهاء هذه الفوضى مع إنشاء وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، فدخلت الوزارة المستقلة على الخط بوصفها أكبر لاعب تشمل صلاحياتها ما يقرب من 85% من مجال المساعدات الاجتماعية المركزية/ الحكومية.

وبذلك، هدمت البنية التي كانت في السابق وحدة داخل وزارة من وزارات الدولة لطالما أرهقت متلقي المساعدات الاجتماعية ووضعت مطبقها ومديريها في موقف صعب. علاوة على ذلك، أغلقت الأبواب بدرجة كبيرة أمام الكثير من أشكال الاستغلال مثل «الحصول المكرر على المساعدات الاجتماعية» (بإسهام المنظومة المتكاملة للمساعدات الاجتماعية) الذي كان يجري رصده في توزيع المساعدات الاجتماعية المركزية/ الحكومية بشكل ناجم عن حالة الفوضى المؤسسية.

والسبب في القول: إن ذلك قد جرى بدرجة كبيرة أو تقريباً وليس بشكل كامل هو أن نسبة 85% من بنية المساعدات الاجتماعية فقط لا كلها أصبحت تحت إدارة وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. وداخل هذه البنية يوجد العديد من الوحدات التي ترتبط بالمساعدات الاجتماعية، مثل المديرية العامة لخدمات المسنين وذوي الإعاقة، والمديرية

العامّة لخدمات الأسرة والمجتمع، والمديرية العامة لخدمات الطفل، والمديرية العامة لوضع المرأة، والمديرية العامة لأقارب الشهداء والمصابين، بالإضافة إلى وحدة رياضية للمساعدات الاجتماعية كافة هي المديرية العامة للمساعدات الاجتماعية.

الشكل 3: تمثيل المساحات التي تسيطر عليها المؤسسات النشطة في مجال المساعدات الاجتماعية المركزية في تركيا



على الرغم من ذلك، لا تزال حوالي 15٪ من المساعدات الاجتماعية المركزية تحت إدارة مؤسسات حكومية مختلفة خارج وزارة الأسرة (الشكل 3). وينجم هذا الوضع عن ضرورة ملحة. على سبيل المثال، تقدّم المديرية العامة للأوقاف التابعة لوزارة الثقافة والسياحة مساعدات اجتماعية نقدية وعينية، ولما كان من غير الممكن دمج المديرية العامة للأوقاف في وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية نظرًا لطبيعة بنية المديرية، ظلت المساعدات الاجتماعية لها خارج إطار وزارة الأسرة. ففي إطار المساعدات الاجتماعية تقدم المديرية العامة للأوقاف خدمة رواتب للمحتاجين من ناحية، ومن ناحية أخرى تقدم خدمة الأغذية الجافة والأطعمة الساخنة، كما توزع منحًا دراسية.¹⁰

من ناحية أخرى، خارج المديرية العامة للأوقاف، في إطار عمل بعض الوحدات الحكومية مثل وزارة الشباب والرياضة ووزارة الداخلية ووزارة التعليم الوطني ووزارة الصحة- لا تزال بعض الممارسات التي تُعدّ بمثابة المساعدات الاجتماعية مستمرة، وذلك لأن طبيعة بنية هذه الوحدات تسمح بذلك. على سبيل المثال، قدمت وزارة

الشباب والرياضة منحا دراسية لما يقرب من 6 ملايين طالب منذ عام 2004 إلى الآن.¹¹

أُتخذ العديد من الخطوات المهمة في مجال المساعدات الاجتماعية الحكومية/ المركزية في تركيا في العقدين الماضيين. وهنا يمكن الحديث عن طفرات مهمة بالنسبة للهيكل الفكري والقانوني والمؤسسي. كما قدمت وزارة الداخلية مساعدات اجتماعية عينية متنوعة وبشكل أساسي خلال الكوارث الطبيعية، وقد كان تأسيس إدارة الكوارث وحالات الطوارئ وفعاليتها مهمًا في هذا السياق.¹² أما وزارة التعليم الوطني فتقدم مساعدات اجتماعية للمعوقين بالتعاون مع وزارة الأسرة، على سبيل المثال، تتكفل الوزارة منذ عام 2006 بدفع المصاريف الدراسية للطلاب المعوقين المسجلين لدى الوزارة حيث تحدد لجان تقييم التعليم الخاص ضرورة استمرارهم¹³ في مراكز التعليم والتأهيل الخاص.¹⁴ وبشراكة بين وزارتي التعليم الوطني والأسرة والخدمات الاجتماعية جرى تقديم خدمة «التعليم المتنقل» بشكل مجاني للطلاب المعوقين.¹⁵

بإيجاز، تُدار البنية المؤسسية للمساعدات الاجتماعية المركزية/ الحكومية في تركيا تحت مسؤولية وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية بنسبة كبيرة، وتحت مظلة واحدة نوعًا ما، وهذا الوضع ذو أهمية كبيرة بحيث يحدّ مساحات الاستغلال المحتملة من متلقي المساعدات الاجتماعية.

إسباغ الدلالة على ممارسات المساعدات الاجتماعية

سجلت المساعدات الاجتماعية التي يجري تطبيقها كطريقة لا تعتمد نظام التقسيط في الضمان الاجتماعي ضمن إطار السياسات الاجتماعية تطوراً إيجابياً بالنسبة للفكر في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية حتى وإن لم يجر توحيد كل القوانين الخاصة بها، ولكن على المستوى المؤسسي تمكنت مساعي الحل من جمع الوحدات المختصة تحت مظلة واحدة بدرجة كبيرة، فهل يعني ذلك نجاحاً في ممارسات المساعدات الاجتماعية؟

لتحليل هذا السؤال الأساسي، يجب أن نتحقق أولوية أخرى هي تناول برامج المساعدات الاجتماعية التي تجريها وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية.

ممارسات المساعدات الاجتماعية المتمركزة في وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية

كنا قد أشرنا إلى أن الحصة التي تسيطر عليها وزارة الأسرة من المساعدات الاجتماعية الخاصة بالحكومة المركزية تبلغ 85%، ومن ثمّ يمكن الحديث عن ممارسات متركزة في

بنية وزارة الأسرة في مجال المساعدات الاجتماعية الحكومية. بعبارة أخرى، تحليل المساعدات الاجتماعية المركزية في تركيا يساوي بشكل أو بآخر تحليل المساعدات الاجتماعية لوزارة الأسرة.

الجدول 2: المساعدات الاجتماعية لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية

الأسرة	السكن والأغذية	المسنون والمعوقون	الصحة	التعليم	دعم المشروعات
- دعم الولاية	- دعم التغذية	- رواتب	- مدفوعات	- المساعدات	- مركز دعم
- دعم الولادة	- بيوت الطعام	- المسنين	التأمين الصحي	التعليمية	الأسرة
المتعددة	الخيرية	- رواتب	العام	المشروطة	- مركز
- برنامج الدعم	- مساعدات	المعوقين	- المساعدات	- المساعدات	التضامن
التقدي المقدم	السكن	- رواتب أقارب	الصحية	التعليمية	الاجتماعي
المنتظم للسيدات	- مشروع	المعوقين	المشروطة	المشروطة	- مشروع
الأرامل	المساكن	- مشروعات	(الصحة	للأجانب	الإسكان
- دعم الأيتام	الاجتماعية	رعاية المسنين	والحمل)	- مساعدات	للمشردين
- برنامج الدعم	- مساعدات	والمعوقين	- دعم	المواد التعليمية	- مشروعات
التقدي الموجه	الوقود	(مشروعات	الأمراض المزمنة	- مساعدات	الخدمة
لعائلات الجنود	- دعم استهلاك	الوفاء)		الطعام	الاجتماعية
- مساعدات	الغاز الطبيعي			والمواصلات	- مشروعات
أبناء العسكريين	- دعم استهلاك			والسكن المقدمة	تحديث الأوقاف
- مساعدات	الكهرباء			للطلاب	- مشروع دعم
أضرار الإرهاب	- دعم			- إنشاء	الشباب الذين
- مساعدات	الاندماج			السكنات	خرجوا من
التوجيه للعمل	الاجتماعي			الطلابية	إطار رعاية
- مساعدات				- المساعدات	المؤسسات
البدء في العمل				الموجهة لطلاب	من الناحية
- مساعدات				التعليم العالي	الاجتماعية
لأقارب الشهداء					
- مساعدات					
الوفاة					

في هذا الإطار، وصل عدد برامج المساعدات الاجتماعية عام 2002 إلى 4 برامج فقط¹⁶ في حين يبلغ هذا العدد اليوم 40 برنامج مساعدات تدرج تحت 5 فئات بالإضافة إلى 6 برامج دعم مشروعات وهذا يرفع العدد إلى 46 برنامجاً يجري تطبيقه (الجدول 2).

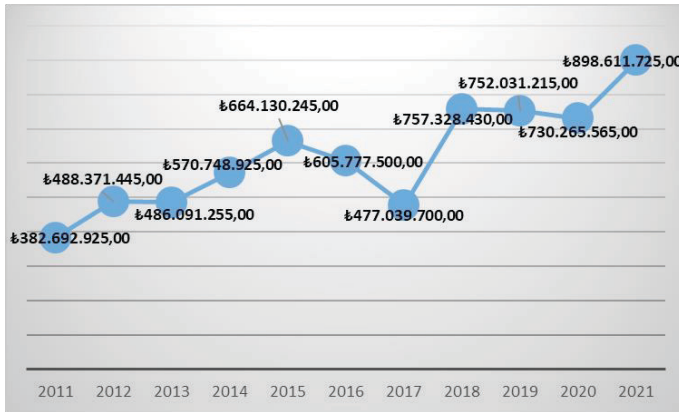
ومن بين هذه البرامج نلاحظ بروز فئة الأسرة بـ12 برنامج مساعدات اجتماعية متنوعة، وتشمل هذه البرامج أشكالاً مختلفة للدعم في مجال واسع يمتد من دعم الولادة وحتى مساعدات حالات الوفاة. كما أن هناك برامج مساعدات اجتماعية متنوعة تحت بنود السكن والتغذية، والصحة والتعليم، والمسنين والمعوقين.

وينبغي القول: إن بعض الممارسات التي أطلقتها الحكومة المركزية في مجال المساعدات الاجتماعية منذ عام 2002 تبرز أكثر من غيرها من بين كل تلك البرامج.

ويُعدّ التحويل النقدي المشروط من بين ممارسات المساعدات البارزة. للتحويل النقدي المشروط مظهران مختلفان باسمي «المساعدات الصحية المشروطة (الصحة والحمل)» و«المساعدات التعليمية المشروطة»، والتحويل النقدي المشروط مشروع جرى التصديق عليه في سبتمبر 2001، ونُشر في الجريدة الرسمية في 28 نوفمبر 2001 في إطار مشروع البنك الدولي لتقليل المخاطر الاجتماعية.

في بدايات عام 2003 أُجريت 6 برامج تجريبية في وقف التضامن والتعاون، وفي عام 2004 جرى تعميم تلك البرامج على عموم تركيا، وفي مارس 2007 على الرغم من أن برنامج البنك الدولي لتقليل المخاطر الاجتماعية قد انتهى إلا أن تركيا قررت دمجه داخلياً وأكملته. أما برنامج التحويل النقدي المشروط فلأنه موجه لمجال الصحة والتعليم، كان أهم مخرجاته رفع جودة رأس المال البشري.

الرسم البياني 1: المدفوعات التي تمت من المساعدات المشروطة التعليمية



المصدر: وزارة التعليم الوطني التركية (2022)



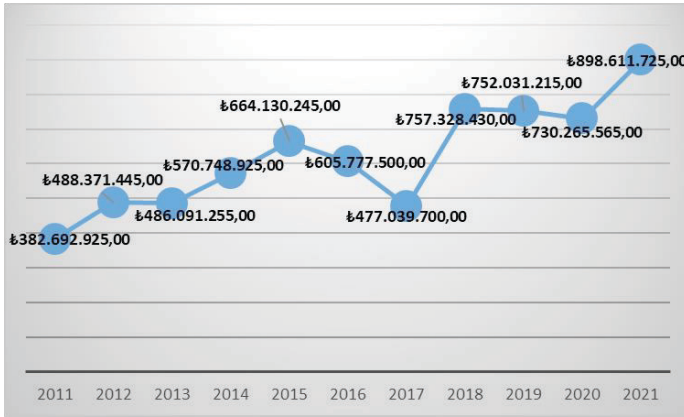
في إطار المساعدات التعليمية لبرنامج التحويل النقدي المشروط، نلاحظ وجود زيادات في الفترة من عام 2011 إلى عام 2022 (الرسم البياني 1)، إلى جانب ذلك، نجد أن حجم المدفوعات من عام 2003 إلى عام 2021 وصل في مجموعه إلى 9.019.865.441,00 ليرة تركية¹⁷ وبلغ متوسط عدد الأطفال المستفيدين سنويًا مليونًا و¹⁸ طفل.

وبعيداً عن برنامج التحويل النقدي المشروط، ينبغي ذكر برنامج «مساعدة التوجيه إلى العمل»، هذا البرنامج في الأساس موجه لربط المساعدات الاجتماعية بالتوظيف، وقد جرى إقرار هذه الخطوة في اجتماع مجلس التنسيق الاقتصادي في الأول من أبريل عام 2010 في إطار «خطة عمل لربط منظومة المساعدات الاجتماعية بالتوظيف وتفعيلها». وتتابع وزارة الأسرة هذا المسار بالتنسيق مع مؤسسة التوظيف التركية، وتكمن أهمية ذلك فيما يأتي: بعض متلقي المساعدات الاجتماعية ممن هم في قوة العمل قد يصبحون مصابين بالاعتمادية (إدمان الرفاهية) على تلك المساعدات مع تكرار حصولهم عليها. وإن لبرنامج التوجيه إلى العمل الذي يستهدف إقامة علاقة بين المساعدات والتوظيف أهمية لتجاوز خطر كهذا وتفعيل قدرات الناس، وفقاً لذلك، فـ 82٪ من المستفيدين من مساعدات وزارة الأسرة هم من الذين ليس لديهم القدرة على العمل إما بسبب تعوق أو مرض أو تقدم في السن، أما بالنسبة للـ 18٪ الباقين فتعمل آلية التوجيه للحياة العملية عبر

مؤسسة التوظيف التركية من أجلهم. وفي هذا الإطار، في الأشهر الأولى من عام 2022 ووجهت وزارة الأسرة ما يقرب من 40 ألف شخص إلى مؤسسة التوظيف.¹⁹

ومن برامج المساعدات الاجتماعية الأخرى «برنامج الرعاية المنزلية» الذي أُطلق عام 2006 لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة (المعوقين) الذين يعانون الفقر الاقتصادي (بحيث يكون دخل الفرد في العائلة أقل من ثلثي الحد الأدنى الصافي للأجور) بمنطق دعم المحتاجين للرعاية بجانب أسرهم أو في المحيط الذي يعيشون فيه.²⁰

الرسم البياني 2: عدد المعوقين المستفيدين من برنامج الرعاية المنزلية (2007-2022)



المصدر: وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية في جمهورية تركيا (2022 ب)، النشرة الإحصائية للمعاقين والمسنين - يوليو 2022، أنقرة، المديرية العامة لخدمات المعاقين والمسنين، ص 49.

المسار الذي بدأ عام 2007 برعاية ما يقرب من 30 ألف من ذوي الإعاقة واصل الارتفاع على مدار سنوي، وفي الوقت الحالي (يوليو 2022) يتواصل البرنامج برعاية 554.578 شخصاً من ذوي الاحتياجات الخاصة (الرسم البياني 2).

المساعدات الاجتماعية في عهد العدالة والتنمية في سياق المؤشرات الأساسية

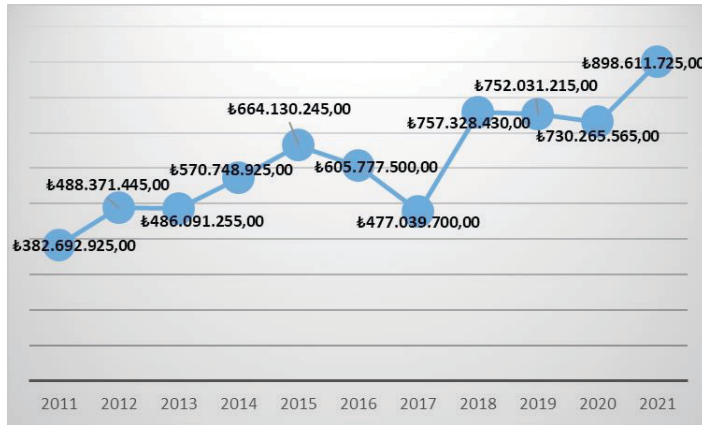
يمكن الحديث عن 46 برنامج مساعدات اجتماعية مختلفاً يجري في بنية وزارة الأسرة، بالإضافة إلى العديد من ممارسات المساعدات الاجتماعية الأخرى خارج وزارة الأسرة، بيد أن المسألة الأساسية هي دلالة تلك الممارسات.

هنا يجب فتح مجال معين للتقييم بالنظر إلى مؤشرين رئيسيين: -1 مؤشر/ تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية و-2 النصيب المخصص للمساعدات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي.

يُنسَر مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية منذ عام 1990 على هيئة تقرير، في بداية الأمر كان هذا التقرير يُنشر كل عشر سنوات ولكن في الوقت الحالي أصبح يُنشر سنوياً. وبالنسبة إلى مسألة الفقر في «التنمية البشرية» يدرس التقرير ما يمكن للمرء أن يفعله بدخله انطلاقاً من حقيقة أن تعيين حد من خلال مستوى الدخل فقط سيكون غير معبر عن حقيقة الأمور. وفي هذا الإطار، يجري حساب مستوى تنمية الدول في مؤشر التنمية البشرية الذي جرت صياغته مستلهماً من «مقاربة القدرة على الفعل» وفقاً لـ3 مجالات أساسية، هي: التعليم والصحة بالإضافة إلى متغير الدخل. في النهاية، تُصنّف الدول من حيث مستوى التنمية البشرية إلى 4 فئات: متقدم جداً، ومتقدم، ومتوسط، ومنخفض.

وفقاً لذلك، كانت تركيا مصنفة على أنها دولة متوسطة في التنمية البشرية عام 2002، وفي عام 2009 بمرور الزمن قطعت تركيا مراحل وأصبحت متقدمة من حيث التنمية البشرية، ثم وصلت إلى مستوى متقدم جداً عام 2019.²¹

الرسم البياني 3: مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية- تركيا (1990-2021)

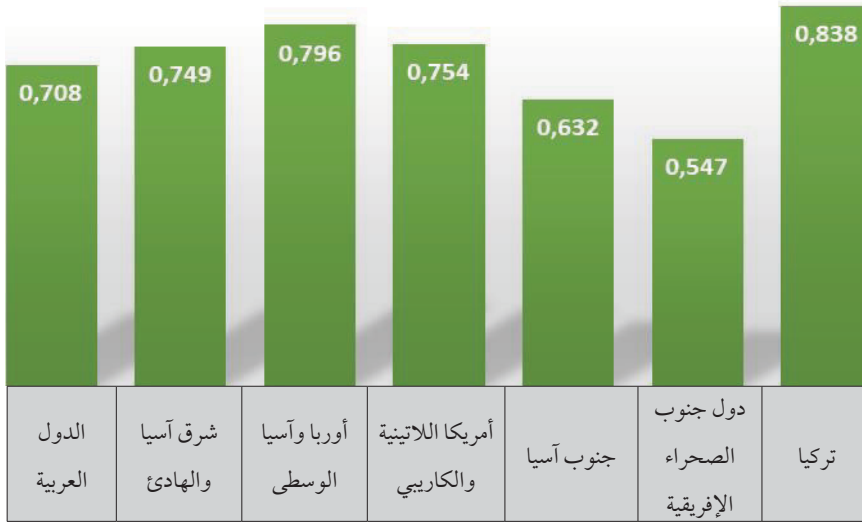


المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، تقرير التنمية البشرية 2021/2022.

وبذلك، ارتفعت تركيا في مؤشر التنمية البشرية 6 مراتب في الفترة من 2015-2021، ووصل معدل ارتفاعها في المؤشر إلى 1.11٪ في الفترة من 1990 إلى 2000، وإلى 1.2٪

في الفترة من 2000 إلى 2010، ثم إلى 1.03 بين عامي 2010 و2021؛ أي أن معدل ارتفاع تركيا في مؤشر التنمية البشرية في الفترة من 1990 إلى 2021 بلغ 1.08٪. وبهذه الحال، تتبوأ تركيا المركز الـ48 عالمياً في مؤشر التنمية البشرية بـ0.838 نقطة في فئة الدول المتقدمة جداً من حيث التنمية البشرية.

الرسم البياني 4: المعدلات الإقليمية في مؤشر الأمم المتحدة وتركيا (2021)

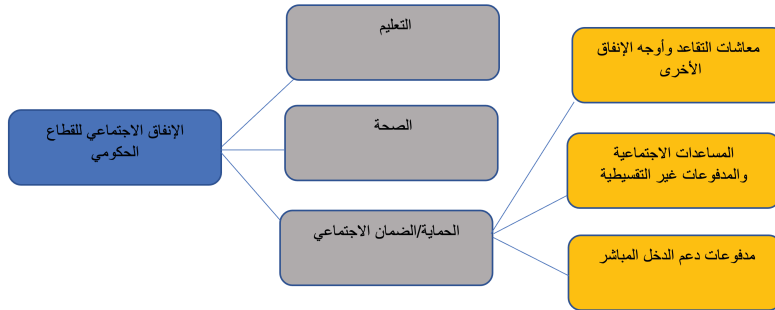


المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022)، تقرير التنمية البشرية 2021/2022.

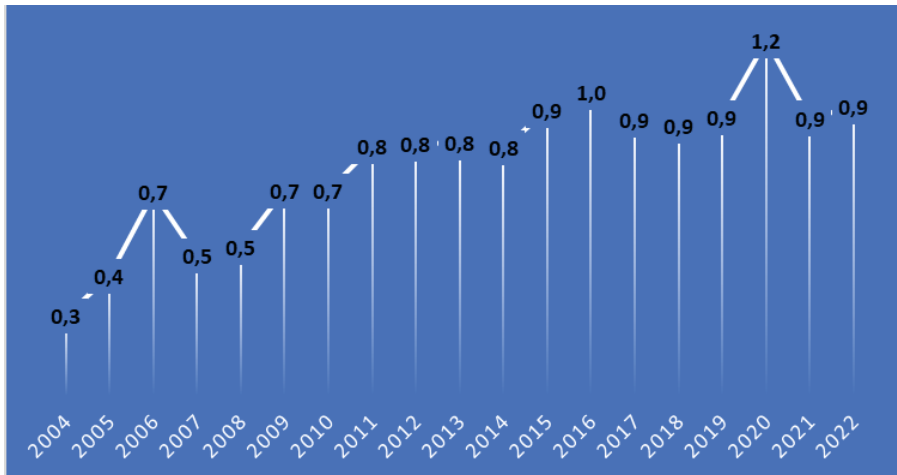
علاوة على ذلك، وفقاً للتصنيفات المتضمنة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تتقدم تركيا من حيث متوسط مؤشر التنمية البشرية على معدل الدول العربية (0.708) وعلى شرق آسيا والهادئ (0.749) وعلى أوروبا وآسيا الوسطى (0.796) وعلى أمريكا اللاتينية والكاريبي (0.754) وعلى جنوب آسيا (0.632) وعلى دول جنوب الصحراء (0.547) (الرسم البياني 4). وعلى الرغم من ذلك، فتركيا وإن كان معدلها أعلى من المعدل العالمي (0.732) إلا أن معدلها أقل من معدل دول (OECD 0.89).

لتحليل المساعدات الاجتماعية للإدارة المركزية في تركيا، بالإضافة إلى تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، من المهم أيضاً النظر إلى نصيب المساعدات من الناتج القومي الإجمالي.

الجدول 3: موقع المساعدات الاجتماعية من الإنفاق الاجتماعي للقطاع الحكومي



وهنا تدخل النفقات الاجتماعية للقطاع الحكومي على الخط، وتتكون تلك النفقات من 3 مكونات، هي: التعليم والصحة والضمان/الحماية الاجتماعية. ويجري تناول المساعدات الاجتماعية في إطار نفقات الحماية الاجتماعية. داخل الحماية الاجتماعية يوجد تصنيف ثلاثي على هيئة معاشات التقاعد والنفقات الأخرى، والمساعدات الاجتماعية والمدفوعات غير التقسيطية ومدفوعات دعم الدخل المباشرة (الجدول 3).
الرسم البياني 5: النصيب المخصص للمساعدات الاجتماعية من الناتج القومي الإجمالي في تركيا



المصدر: مديرية الاستراتيجية والميزانية الرئاسية لجمهورية تركيا (2022)، «إحصاءات الإنفاق الاجتماعي للقطاع العام»، للاطلاع:

https://www.sbb.gov.tr/wp-content/uploads/2021/11/Kamu-Kesimi-Sosyal-Harcama-Istatistikleri_15112021.xlsx, 17.09.2022.

وفقاً لذلك، ارتفعت نسب الإنفاق على المساعدات الاجتماعية من الناتج القومي الإجمالي بما يقرب من أكثر من 5 أضعاف الزيادة في حصة ميزانية الحكومة المركزية للمساعدة الاجتماعية (بلغت النسبة 1.19٪ في عام 2002 فيما بلغت 6.11٪ عام 2021)²². فالنسبة التي بلغت 0.3٪ في عام 2004 ارتفعت إلى 1.2٪ بحلول عام 2020 بارتفاع 4 أضعاف، وبلغت 0.9٪ في عام 2022؛ أي ارتفعت 3 أضعاف (الرسم البياني 5).

11- إسبغ الدلالة على مؤشرات المساعدات الاجتماعية في عهد العدالة والتنمية

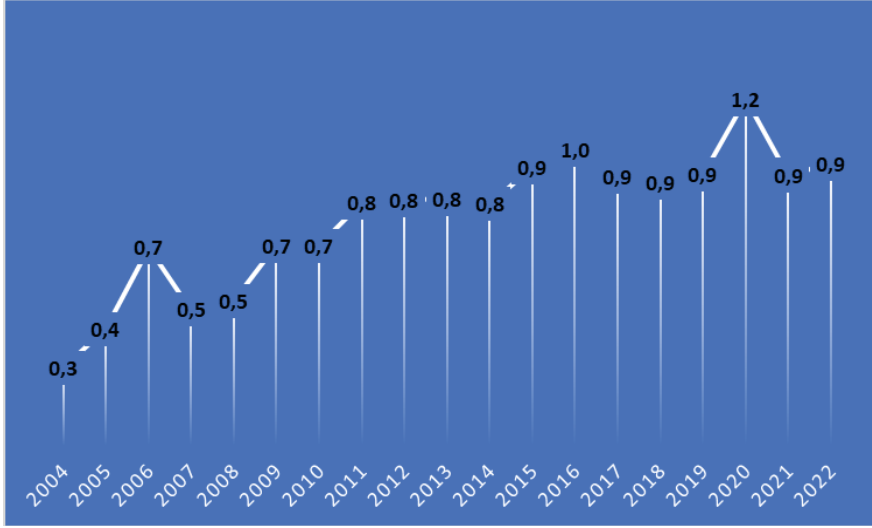
بالنظر إلى كل من مؤشرات التنمية البشرية الخاصة بالأمم المتحدة ونصيب المساعدات الاجتماعية من الناتج القومي الإجمالي، يتضح لنا حجم الزيادة/الارتفاع في الأرقام أو النسب. السؤال الرئيس هنا هو: ما معنى هذه الزيادات؟ وهل تشير تلك الزيادات إلى أمر إيجابي ومن ثمّ يمكن أن تُعدّ نجاحاً؟

وهنا يمكن الحديث عن مجالين للنقاش: يرتبط الأول بالماضي، ويرتبط الثاني بسياق عدد الفقراء.

الأول؛ أي الماضي، يعني الحصول في السابق على المساعدات الاجتماعية من عدمه. وفقاً لذلك، إذا كان الشخص لم يتمكن من الحصول على مساعدات اجتماعية على الرغم من فقره أو أي شكل آخر من أشكال العوز، فالمشكلة هنا هي نقاط ضعف الإدارات السابقة. بعبارة أخرى، في السابق كان هناك حالات حرمان ناجمة عن عدم وجود برامج المساعدات الاجتماعية بأعداد كافية وأشكال متنوعة على الرغم من وجود الفقراء بأنواعهم. بهذا المعنى، فالوصول إلى 46 برنامج مساعدات اجتماعية بعد أن كان العدد 4 برامج في عام 2002 على قدر كبير من الأهمية. ومعنى ذلك في الأصل أن في الماضي كان مجال المساعدات الاجتماعية فارغاً تماماً ولم يكن الفقراء وأصحاب الحاجة يمثلون قضية تضعها الحكومات في الحساب، ولكن في العشرين عاماً الأخيرة كان هناك قطاع من الفقراء جرى أخذهم في الاعتبار. وبعبارة أوضح: في الماضي كان مبدأ الدولة الاجتماعية موجوداً ولكن ذلك ظل نظرياً على الورق فقط، وقد شهدت الفترة من 2002 إلى 2022 طفرة في المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة المركزية، فانتقلت الدولة الاجتماعية من الورق ووضعت موضع التنفيذ.

الجانب الثاني من المسألة مرتبط بعدد الفقراء، فالمساعدات الاجتماعية عبارة عن دعم موجه للفقراء؛ لذا فوجود المساعدات الاجتماعية أو اتباعها مسار متزايد قد يعني زيادة عدد الفقراء؛ لذا تُعدّ هذه المسألة من المسائل التي ينبغي الانتباه إليها.

الرسم البياني 6: نسبة السكان من أصحاب الدخل تحت متوسط الدخل

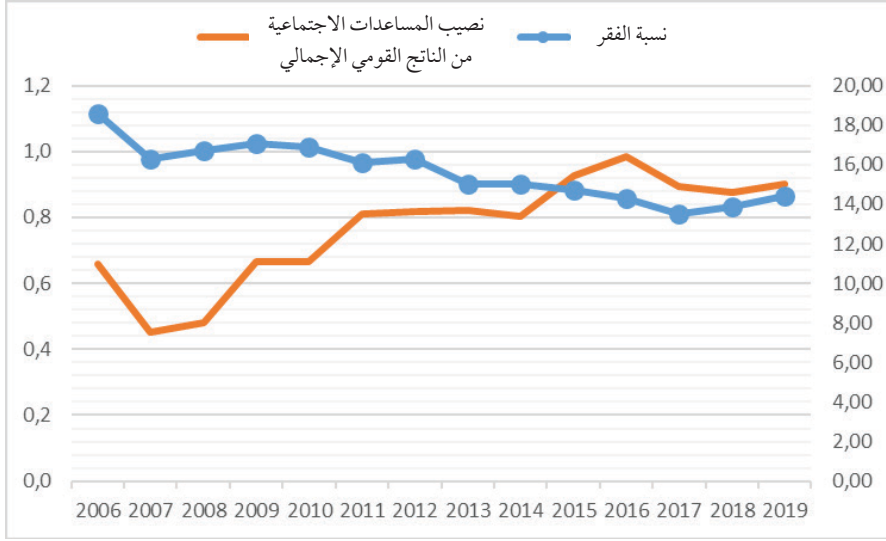


المصدر: مديرية الاستراتيجية والميزانية الرئاسية لجمهورية تركيا، « مؤشرات الحماية الاجتماعية وتوزيع الدخل »، للاطلاع:

<https://www.sbb.gov.tr/sosyal-koruma-ve-gelir-dagilimi-gostergeleri/>, 17.09.2022.

بالنظر إلى نسبة السكان الذين يحصلون على دخل أقل من متوسط الدخل في تركيا، نجد أنها قد استمرت في التراجع من عام 2006 حتى عام 2019. فبينما بلغت نسبة الفقر في عام 2006 18.6٪، انخفضت في عام 2019 إلى 14.4٪ (الرسم البياني 6).

الرسم البياني 7: نسبة الفقر في تركيا ونصيب المساعدات الاجتماعية من الناتج القومي الإجمالي



على سبيل المثال في عام 2002 كان هناك 3 ملايين شخص في مليون أسرة يستفيدون من المساعدات الاقتصادية، بينما في عام 2021 استفاد ما مجموعه 23 مليون شخص فيما يقرب من 6 ملايين أسرة من المساعدات الاجتماعية.²³ بالنظر إلى الرسم البياني 7 نلاحظ أن نسبة الفقر قد انخفضت من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن الحصة المخصصة للمساعدات الاجتماعية من الناتج القومي الإجمالي زادت. ومن ثم، يجب أن نولي الانتباه إلى الرسم البياني 7 ونقرأ المثال المذكور آنفاً على النحو الآتي: إذا كانت نسبة الفقر في تراجع وحجم المساعدات الاجتماعية في تزايد فهذا يعني أن عددًا من الناس كانوا لا يستفيدون في السابق من المساعدات على الرغم من فقرهم، وأنهم بدؤوا في الاستفادة من تلك المساعدات مؤخرًا، أو أن يكون هؤلاء كانوا يستفيدون من المساعدات ولكن ليس بالقدر أو الشكل الكافي ولكنهم الآن أصبحوا يستفيدون من المساعدات بمستويات معقولة.

الخاتمة والمقترحات

خلال العشرين عامًا الأخيرة شهدت تركيا تطورات في كل المجالات تقريبًا، ومنها المساعدات الاجتماعية التي تُعدّ من الطرق التي لا تستعمل نظام التقسيط للضمان الاجتماعي الذي هو أداة للسياسة الاجتماعية.

شهد العقدان الماضيان اتخاذ العديد من الخطوات المهمّة في مجال المساعدات الاجتماعية الحكومية/ المركزية في تركيا. هنا، أولاً وقبل كل شيء، يمكن الحديث حول تطورات مهمّة من حيث العقلية والتشريعات والهيكلية المؤسسية.

أولاً، عندما يتعلق الأمر بالعقلية أو الفكر نجد أن الدولة نفسها «تقدّم» المساعدات الاجتماعية لمتلقي المساعدة الاجتماعية بوصفها امتداداً لمفهوم المساعدة الاجتماعية المتمركز حول حقوق المواطنة من خلال تحركات مثل تأسيس المنظومة المتكاملة لمعلومات المساعدات الاجتماعية ونظام بطاقة البريد. لم يؤد وضع تقديم الدولة المساعدات الاجتماعية في موقع مركزي إلى القضاء على طلب الفقراء المساعدات الاجتماعية، ولكن جرى القضاء على العديد من المشكلات، خصوصاً تلك المتعلقة بوصمة العار التي يعانيها الفقراء بسبب الطلب.

ومع ذلك، تبقى المنظومة المتكاملة لمعلومات المساعدات الاجتماعية فرصة في يد الحكومة المركزية فقط. في عملية البناء الأولية للمنظومة المتكاملة كان من المتصور أن يجري فتح النظام أمام البلديات التي تُعدّ الركيزة الثانية للقطاع الحكومي بعد الإدارة المركزية، ولكن بسبب المخاوف الأمنية الناجمة عن الحوادث الإرهابية في مناطق شرق الأناضول وجنوب شرقه في تركيا- ظلت المنظومة المتكاملة لمعلومات المساعدات الاجتماعية حبيسة الهيكل المؤسسي للحكومة المركزية؛ لهذا السبب، من الضروري الاستمرار في البحث عن طرق لإدراج البلديات وحتى المنظمات غير الحكومية في النظام من خلال إعداد صيغة «أكثر موثوقية».

ومن ناحية أخرى، يجب القول: إن التحول الكبير في الفكر المهيمن على مجال المساعدات الاجتماعية المركزية في تركيا لم يكن محسوساً بشكل كافٍ في مجال التشريع. في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين جرى طرح العديد من مشروعات القوانين الخاصة بجمع مجال المساعدة الاجتماعية وتوحيده على جدول الأعمال، ولكن مشروع القانون لم يجر إقراره؛ لهذا السبب، فقد أسندت مهمة «تنسيق» القوانين المتعلقة بمجال المساعدة الاجتماعية إلى وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية.

شهدت عملية الهيكلية المؤسسية تطورات مهمّة، حيث تعمل بنية برامج المساعدات الاجتماعية المركزية بنسبة كبيرة (85%) تحت سقف واحد هو وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. في السابق كانت برامج المساعدات الاجتماعية

تعمل بشكل قاصر في إطار وزارات الدولة المختلفة بدون تواصل حقيقي بين هذه الوزارات، ولكن بدأت إدارة هذه البرامج تحت إشراف وزارة واحدة هي وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية بداية من عام 2011. ويشير هذا الوضع في حد ذاته إلى تطور مهم. إلى جانب ذلك، مع تحول تركيا إلى نظام الحكم الرئاسي تحقق توحيد وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي من أجل ترسيخ العلاقة بين التوظيف والمساعدات الاجتماعية، وجرى تأسيس وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية. ولكن بعد فترة جرى تقسيم تلك الوزارة مرة أخرى إلى وزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية؛ بسبب بعض المشكلات في عمل هذه الوزارة السابقة.

في إطار كل هذه الخلفية، يجري تنفيذ ممارسات المساعدات الاجتماعية للحكومة المركزية في إطار 46 برنامجًا مختلفًا للمساعدة الاجتماعية داخل بنية وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. وكانت نتيجة هذه الممارسات أن جرى إحراز «تقدم» في مجال المساعدة الاجتماعية من حيث مؤشرات التنمية البشرية ونصيب المساعدات الاجتماعية من الناتج القومي الإجمالي. وعليه، فإن معدل الفقر في تركيا أخذ في الانخفاض منذ عام 2002 كما تزايد عدد متلقي المساعدة الاجتماعية وعدد ومجالات برامج المساعدة الاجتماعية منذ ذلك العام. وهذا يعني أن بعض الفقراء الذين لم يتمكنوا من الحصول على المساعدة الاجتماعية في الفترات السابقة أصبح بإمكانهم الحصول على المساعدات الاجتماعية في هذه الفترات.

أخيرًا؛ تخبرنا الإحصائيات (الأرقام) بالكثير، فهذه الأرقام يمكن أن تكون موجبة (وهذا يعني إحراز تقدم) أو سالبة (وهذا يعني وجود انحدار) لكن المهم على أي حال هو توحيد الأرقام (ما هو مرئي) وما يقف وراء الأرقام (ما هو غير مرئي). ومن طرق القيام بذلك إجراء تحليلات كمية ونوعية. وفي هذا السياق، تقدم لغة الأرقام في مجال المساعدة الاجتماعية في العقدين الأخيرين في تركيا نظرة إيجابية، ولكن ينبغي إجراء تحليلات التأثير بناءً على البيانات الكمية والنوعية من أجل فهم هذه النظرة الإيجابية بشكل كامل. سيؤدي القيام بذلك إلى التمكن من عمل تحليل كامل وأفضل للبيانات الإيجابية. لذلك، من المهم للمستقبل تحديد أوجه القصور وكذلك الجوانب الناجحة مع تحليلات منفصلة للأثر لكل من برامج المساعدة الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

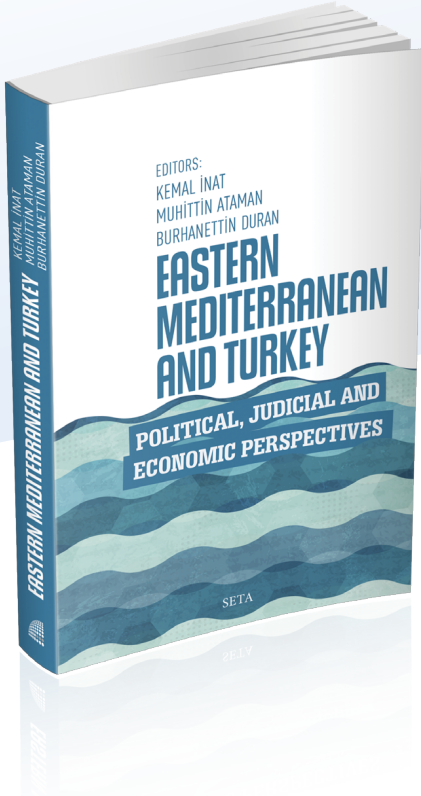
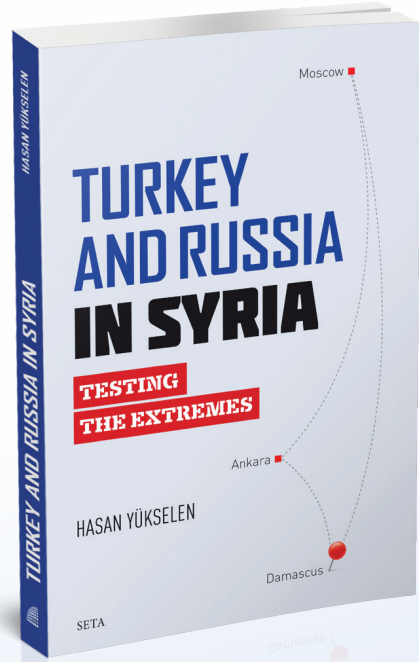
1. في الفترة الأخيرة بدأت السياسة الاجتماعية في اكتساب أهمية عابرة للقوميات، فهنا يمكننا الحديث عن إطار يمكن من خلاله حل المجالات الإشكالية المتعلقة بالحياة العملية وغير المتعلقة بها، والمسائل المتعلقة بوجود العديد من الدول (الفواعل الدوليين) وتتجاوز حدود دولة ما. ويجري تفسير هذا الوضع في الوقت نفسه عبر إطارات مفاهيمية منفصلة، مثل "السياسة الاجتماعية الدولية/العالمية".
2. هي كتب قوانين الضمان الاجتماعي. عادة ما تكون الأعمال التي توضح الجانب الذي لا يعتمد التقسيط من المساعدات الاجتماعية وللطلاع على أبرز تلك الكتب انظر:
Ali Güzel, Ali Rıza Okur & Nurşen Caniklioğlu (2021), Sosyal Güvenlik Hukuku, İstanbul, Beta.
3. للمزيد من التوضيح، انظر:
Taşçı (2010), Sosyal Politikalarda Can Simidi: Sosyal Yardım, Ankara, Nobel, p. 50-51.
4. للمزيد من التفصيل حول مجالات المخاطر الأربعة، انظر:
Faruk Taşçı (2017), Sosyal Politika Ahlakı, İstanbul, Kaknüs Yayınları, p. 95-96.
5. جدير بالذكر أن هناك فاعلين غير الإدارة المركزية، مثل الإدارات المحلية والبلديات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
6. T.C. Aile ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı (2022a), Bakanlık Faaliyetleri (2002-2022), Ankara, Strateji Geliştirme Başkanlığı Yayınları, s. 52.
7. T.C. Aile ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı (2022b), Engelli ve Yaşlı İstatistik Bülteni – Temmuz 2022, Ankara, Engelli ve Yaşlı Hizmetleri Genel Müdürlüğü, s. 16.
8. T.C. Aile ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı (2022a), a.g.e., s. 28.
9. A.e., s. 51.
10. T.C. Kültür ve Turizm Bakanlığı Vakıflar Genel Müdürlüğü (2022), Vakıflar Genel Müdürlüğü Faaliyet Raporu 2021, Ankara, Vakıflar Genel Müdürlüğü, s. 23.
11. على سبيل المثال، ارتفع عدد الحاصلين على رواتب المحتاجين في الفترة من 2002 إلى 2022 بنحو 4 أضعاف، كما ارتفع عدد المستفيدين من خدمة الأغذية الجافة والأطعمة الساخنة بنحو 6 أضعاف، أما عدد الطلاب الحاصلين على منح دراسية فقد ارتفع بنحو 7 أضعاف. انظر:
T.C. Kültür ve Turizm Bakanlığı (2022), T.C. Kültür ve Turizm Bakanlığı Tarafından Hayata Geçirilen Projeler ve Faaliyetler (2002-2022), Ankara, s. 31-32.
12. T.C. Gençlik ve Spor Bakanlığı (2022), Gençlik Yaklaşımı ve Politikaları, Ankara, s. 20.
13. T.C. İçişleri Bakanlığı (2022), Genel Faaliyet Raporu (Kısaltılmış), Ankara, Strateji Başkanlığı, s. 57.

14. بلغ عدد الطلاب المسجلين في العام الدراسي 2006-2007 131.206 فيما بلغ هذا العدد في العام الدراسي 2020-2021 384.471. انظر:
- T.C. Aile ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı (2022b), a.g.e., s. 44-45.
15. T.C. Milli Eğitim Bakanlığı (2022), Milli Eğitim Bakanlığının Gerçekleştirdiği Faaliyetler, Ankara, s. 10.
16. بدأ هذا المسار بنقل 6901 طالب من المعوقين في العام الدراسية 2004-2005 ويتواصل إلى الآن بنقل 122.121 طالب. انظر:
- T.C. Aile ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı (2022b), a.g.e., s. 42-43.
17. T.C. Aile ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı (2022a), a.g.e., s. 47.
18. T.C. Milli Eğitim Bakanlığı (2022), a.g.e., s. 10.
19. T.C. Aile ve Sosyal Hizmetler Bakanlığı (2022a), a.g.e., s. 47.
20. المرجع السابق ص52.
21. المرجع السابق ص32.
22. المرجع السابق ص46.
23. المرجع السابق ص46.

Turkey and Russia in Syria | Testing the extremes

October 2020 | Hasan Yükselen

This book will answer the key research question of which characteristics (changing or enduring) of the Syrian War caused Turkey and Russia to oscillate between the extremes of war and alliance.



Eastern Mediterranean and Turkey

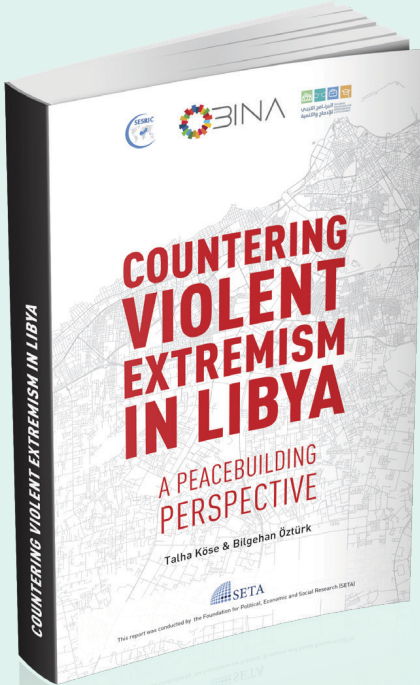
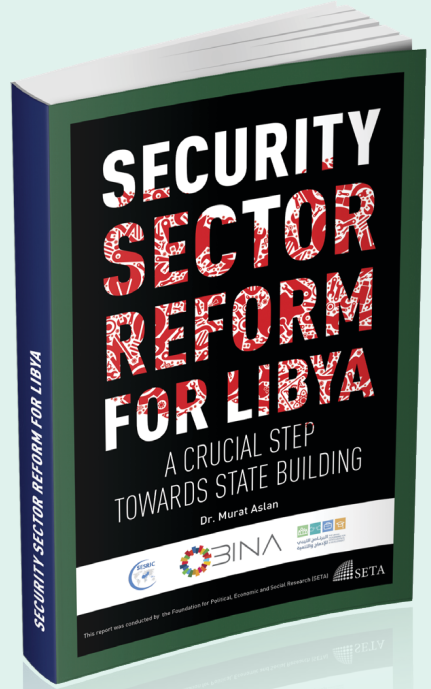
July 2020 | Kemal Inat, Muhittin Ataman, Burhanettin Duran

This book examines the political, legal, and economic dimensions of the Eastern Mediterranean, and brings new insights into the recent developments and Turkey's policy in the region.

Security Sector Reform For Libya | A Crucial Step Towards State Building

October 2020 | Dr. Murat Aslan

The slogan and aim of the research are to determine the basics of the security sector reform to have an inclusive and capable security architecture for a united Libya under civilian and democratic control.



Countering Violent Extremism in Libya | A Peacebuilding Perspective

October 2020 | Talha Köse & Bilgehan Öztürk

The purpose of this report is to offer policy guidelines that may have a practical impact in the field of Countering Violent Extremism (CVE) specifically in the Libyan context.